مجتمع

سورية: اللشمانيا ينتشر في مناطق سيطرة «قسد»

ارتفعت أعداد الإصابات بمرض اللشمانيا الجلدي بشكل حاد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة في مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) شمال شرقي سورية، خصوصاً في المناطق القريبة من نهر الخابور في محافظة الحسكة، بالإضافة إلى مناطق الريف الشرقي في محافظة دير الزور. وفي مناطق الريف الشرقي من محافظة دير الزور، سجلت مئات الإصابات باللشمانيا. وشهدت بلدة الهرموشية وحدها أكثر من 450 إصابة، كما يؤكد الناشط فواز المرسومي. كذلك، تشهد بلدات في منطقة الباغوز انتشاراً للمرض. (العربي الجديد)

تنزانيا: 10 قتلى ومفقودين إثر انقلاب زورق في زنجبار

أعلن مسؤول في جزيرة زنجبار التنزانية شبه المستقلة أن 10 أشخاص لقوا حتفهم عندما غرق زورقهم في أثناء توجههم إلى حضور جنازة. وقال المفوض الإقليمي للمنطقة الجنوبية مطر زاهور، إن تسعة ركاب آخرين أُنقِذوا، وهم يتلقون العلاج بعد غرق الزورق ليلة أول من أمس بالقرب من جزيرة كيسيوابانزا المجاورة لمنطقة مكواني، مشيراً إلى أن عدداً آخر من الركاب ما زال في عداد المفقودين. وسببت الرياح القوية توقف أعمال الإنقاذ مؤقتاً. إلا أن زاهور أكد أن «فريق البحث سيبذل جهده للعثور على المفقودين». (أسوشييتد برس)

كندا: تعويضات لأطفال السكان الأصليين

أعلنت كندا عن اتفاق مبدئي بقيمة 40 مليار دولار كندي لدفع تعويضات لأطفال السكان الأصليين وأسرهم الذين كانوا ضحايا تمييز في إطار برنامج حماية الطفولة الذي يعتمدون عليه وعن إصلاح هذا البرنامج. وقال وزير العلاقات بين التاج والسكان الأصليين في الحكومة الفدرالية مارك ميلر، إن «هذا التفاهم الذي أعلن عن قيمته الشهر الماضي رئيس الوزراء جاستن ترودو هو أهم اتفاق تعويضات في تاريخ كندا». ويهدف الاتفاق الذي سيتم إنجازه خلال الأشهر المقبلة إلى إنهاء سنوات من النزاعات القضائية بشأن المبالغ التي خصصتها الدولة الفيدرالية لخدمات حماية الأطفال للشعوب الأولى مقارنة بتلك المقدمة للأطفال من غير هؤلاء السكان الأصليين. وسيتم استخدام نصف هذا المبلغ لدفع تعويضات لأطفال السكان الأصليين الذين تم انتزاعهم من رعاية والديهم ووضعهم في نظام حماية الطفل. أما النصف الآخر فسيخصص لإصلاح هذا النظام خلال السنوات الخمس المقبلة. وقالت وزيرة خدمات السكان الأصليين باتي هادجو: «لا يمكن لأي مبلغ أن يعوض عن الصدمات التي عانى منها الناس». لكنها أضافت أن الاتفاق «يعترف للناجين وعائلاتهم بالألم والأذى الناجمين عن التمييز في التمويل والخدمات». وفي 2019، أمرت المحكمة الكندية لحقوق الإنسان الحكومة بدفع تعويض لكل واحد من آلاف أطفال الشعوب الأولى الذين أخذوا من والديهم ووضعوا في نظام حماية الطفولة بعد 2006.

(فرانس برس)

(اندريج إيفانوف/ Getty)

العراق: سكان أربيل ضحايا للفيضانات

بغداد ـ **كرم سعدي**

ظروف صعبة يعيشها سكان مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان في شمال العراق، على خلفية الفيضانات التي ضربت مدينتهم منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول المنصرم، إذ هي تسبّبت في وفيات وإصابات بالإضافة إلى خسائر مادية ضخمة طاولت مئات العراقيين الذين تضررت منازلهم وسياراتهم ومزارعهم ومحالهم التجارية بطرق متفاوتة.

وتتواصل حملات المساعدات التي تستهدف المتضررين، علماً أنّ أعداداً منهم يسكنون في مناطق أخرى نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بمنازلهم. أمّا الذين تضرّرت ممتلكاتهم بشكل أقلّ، فقد تمكّنوا من العودة، وقد استفادوا من المساعدات لجعل منازلهم قابلة للسكن من جديد بعدما غمرتها السيول وتسبّبت في تلف محتويات المنازل بمعظمها.

ويحمّل السكان الحكومة المحلية في أربيل مسؤولية الفيضانات التي دمّرت أحياءهم وقراهم، متهمين إيّاها بالفساد والتواطؤ مع أصحاب المشاريع السكنية التي تقوم من دون أيّ تدابير لتغيير مجرى السيول، أو انشاء قنوات صرف تحميهم من تلك السيول. يُذكر أنّ هذه الموجة من الفيضانات لم تكن الأولى في أربيل، إذ سبقتها أخرى جارفة في الثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي خلّفت خسائر كبيرة.

وفي 29 ديسمبر، كشف محافظ أربيل أوميد خوشناو، في مؤتمر صحافي، عن حجم الأضرار والخسائر البشرية والمادية التي تسبّبت فيها الفيضانات، مبينا أنّها وصلت إلى خمسة مليارات و853 مليون دينار عراقي (أكثر من أربعة ملايين دولار أميركي)، موضحاً أنّ السيول التي اجتاحت مناطق مجمّع زيرين و كردجوتيار وطق طق ألحقت الأضرار بمنازل تعود إلى 826 عائلة، وبـ 313 سيارة، بالإضافة إلى تلك التي أصابت البنى التحتية والخدمات العامة. أضاف خوشناو أنّ فيضانات أكتوبر/تشرين الأول خلّفت 12 ضحية وألحقت الأضرار بـ 15 منطقة من ضمن حدود مدينة أربيل والأقضية والنواحي التابعة لها. أشار خوشناو إلى أنّ عدد المتضررين الذين قدّموا استمارات خاصة في هذا الإطار بلغ 3276، علماً أنّ 2717 منهم فقدوا منازلهم وأثاثهم. كذلك تضرّرت 1026 سيارة بشكل كبير، فيما لحقت أضرار مختلفة بـ 375 منزلاً. وتابع خوشناو أنّ عدداً كبيراً من الشوارع والطرقات ومجاري المياه وخطوط نقل الكهرباء والمدارس والمباني الحكومية تضرّر بشكل كبير، لافتاً إلى أنّ مجموع الأضرار الكلي للفيضانات الأخيرة التي لحقت بمدينة أربيل يُقدَّر بما بين 20 و21 مليار دينار (نحو 13,7 - 14,4 مليون دولار). وفي هذا السياق، يقول كريم حمة صالح لـ«العربي الجديد» إنّ حجم الأضرار التي ذكرها محافظ أربيل لا تتناسب مع الواقع. يضيف أنّ «الزقاق الذي أسكنه أفضل حالاً من أزقة مجاورة بسبب ارتفاع أرضه بنحو مترَين عن سواه، لكنّ السيول دخلت إلى المنازل من دون أن يكون لها تأثير كبير كما هي حال آلاف المنازل»، مؤكداً أنّ «هذا دليل على أنّ الضرر أكبر ممّا يُعلنون». ويتابع صالح أنّه «منذ الحادثة وحتى اليوم، أعمل مع كثيرين من سكان المدينة على مساعدة السكان المتضررين. نحن لا نتحدّث على الخسائر المادية، بل تؤلمنا الخسائر البشرية التي وقعت والأضرار النفسية للسكان الذين فقدوا أحباءهم ومنازلهم. هؤلاء في حالة سيئة جداً. وقد صرنا كلّنا مرعوبين، إذ تكون السيول المقبلة ربّما أعنف، وبذلك تغرقنا جميعاً». ويلفت صالح إلى أنّ «ما حدث جعلنا نتذكّر الخراب الذي ألحقه (تنظيم) داعش والعمليات العسكرية في مناطق غرب العراق والتهجير الذي تعرّض له السكان هناك». من جهته، كان هاوكار عزيز يخصص حتى عام 2019 الطبقة السفلية من منزله لعائلة نازحة من مدينة الموصل (شمال) بعدما تعرّض منزلها لدمار بعد تحرير المدينة من تنظيم داعش في عام 2017. وهذا ما فعله كثيرون في أربيل، إذ فتحوا منازلهم لإيواء النازحين من دون مقابل. لكنّ عزيز بات اليوم نازحاً بعدما تعرّض منزله لأضرار كبيرة نتيجة الفيضانات.

ويقول عزيز لـ«العربي الجديد» إنّ «طبقة المنزل السفلية من المنزل غرقت كلها وأتلفت السيول كلّ الأجهزة الكهربائية والأثاث، كما جرفت سيارتي لأعثر عليها محطمة»، مشيراً إلى أنّه «من الممكن تعويض هذا، لكنّه من غير الممكن تعويض الصدمة التي تعيشها أسرتي. نقلت أطفالي إلى منزل عمّتهم، وهم ما زالوا مصدومين وينتابهم الرعب ليلاً».

فساد

بالنسبة إلى عدد غير قليل من سكان أربيل، فإنّ التحقيقات بشأن الفيضانات شكلية، وتأتي لتهدئة الشارع. وهو ما يؤكّده أحمد سعد الدين الذي يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «الفساد قديم ونراه من دون أن نتمكّن من القيام بأيّ شيء»، مضيفاً: «دُمّرت مزرعتي بالكامل، وغمرت المياه قريتنا، وفقدنا عدداً كبيراً من حيواناتنا».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تحقيق

وسط الأزمات التي يعاني منها لبنان، يُحكى عن تعاطٍ للمخدّرات هربا من الواقع. لكنّ من غير المنطقيّ تبسيط الامر بهذه الطريقة، فتلك المواد تمثّل بحدّ ذاتها أزمة في البلاد متفشية منذ زمن، والواقع المأزوم فاقمها ليس إلّا

مخدرات لبنان

الواقع المأزوم يفاقم الإدمان ويمنع العلاج

بيروت ـ **سارة مطر**

قبل نحو عشرة أعوام، راح إدمان السالفيا المخدّرة يبرز في لبنان، لتنتشر هذه المادة المستخرجة من نبات «سالفيا ديفينوروم» أو «قصعين الكهان» على نطاق واسع قبل خمسة أعوام، لا سيّما بين تلاميذ المدارس والشباب نظراً إلى سهولة تعاطيها والحصول عليها وثمنها الرخيص مقارنة بأنواع أخرى من المخدّرات. وهذا النبات الذي يُستوزد من المكسيك وأميركا الجنوبية يرتبط بشعب «مازاتيك» (مـن سكـان المكسيك الأصلـيّـين) الذي يستخدمها في طقوس دينية «شامانية»، تُعرف بجلسات «التعافي الروحي».

ويعود الحديث اليوم عن السالفيا التي تُعَدّ أحد أخطر أنواع المخدرات في الأوساط الشعبية، مع تدهور أوضاع اللبنانيين المعيشية وتفشّي وباء كورونا وارتفاع معدّلات الفقر والبطالة في البلاد. لكنّ هذه المادة ليست الهمّ الأساسي للمتخصّصين في علاج الإدمان، بل تأتي كنوع من أنواع المخدّرات التي تنتشر بكثافة في خلال الأزمة الراهنة في البلاد.

وينبّه الطبيب داني خلف، المتخصص في الأمراض النفسية والعقلية، وعضو اللجنة التنفيذية للجمعية اللبنانية للطب النفسي، إلى أنّ «القضية الملحّة في الوقت الراهن تكمن في خطورة إدمان الأفيونيات، منها الهيروين وحبوب الترامادول وغيرهما. يُضاف إلى ذلك السعي مع وزارة الصحة العامة والمنظمات الدولية والجمعيات المحلية إلى تأمين الأدوية المطلوبة، لا سيّما بعد رفع الدعم بشكل جزئي عن أدوية عدّة خاصة بالأمراض النفسية والعقلية ومضادات اكتئاب، وهي أدوية تُعدّ جزءاً من علاج المدمنين، والمشكلة تكمن إمّا في فقدان هذه الأدوية، وإمّا في ارتفاع ثمنها إلى درجة تتخطّى قدرة المريض».

ويقول خلف لـ«العربي الجديد»: «نحن نُتابر منذ عشرة أعوام على علاج الأشخاص المدمنين، وقد تمكّنا بفضل عقاقير بديلة من المخدّرات من تحقيق الاستقرار لـ1200 مريض (مدمن) في كلّ أنحاء لبنان، منهم من يعمل اليوم ومنهم مَن تزوّج وأنجب». وإذ يؤكّد خلف أنّ «علاج الإدمان علاج طويل الأمد ويختلف بحسب نوع المادة المخدّرة، يستوجب أعواماً أو مدى الحياة (أحياناً)»، يحذّر من تبعات «تخلّف مصرف لبنان عن توقيع اعتمادات جديدة لتأمين الأدوية، ما يهدّد بعودة هؤلاء إلى تعاطي المخدّرات بمجرّد توقّفهم عن تناول علاجاتهم. والتعاطي في هذه الحالة، قد يتسبّب في وفاتهم من جرّاء جرعة زائدة». ويشير خلف إلى أنّ «العقار الخاص بمعالجة حالات الجرعة الزائدة من الهيروين مثلاً، غير متوفّر في كلّ مستشفيات لبنان، ما يعني موتاً حتمياً. كذلك فإنّ الأدوية التي تساعد المريض على النوم أو تعمل على تنظيف الجسد مرحليّاً من المخدّرات، مفقودة كذلك».

ويأسف خلف لعدم توفّر أرقام دقيقة حول المدمنين في لبنان، لافتاً إلى أنّ «الواقع الطبي السريري يؤكّد ارتفاع الأعداد في هذه الفترة. كذلك يمكن الحديث عن خمسة أنواع من المخدّرات تُعدّ حالياً الأكثر انتشاراً في لبنان نظراً إلى ثمنها الرخيص، وهي: الأفيونيات، الحشيش والماريجوانا (منتجا القنّب الهندي) والهيروين والسالفيا. يأتي ذلك في حين تراجعت نسبة تعاطي الكوكايين والكراك/ فري بَيْز (صخرة الكوكايين)، بسبب ارتفاع أسعارها بشكل كبير، كونها مستوردة وبالعملة الصعبة».

«سالفيا»... انفصال تامّ عن الواقع

ويتطرّق خلف إلى موضوع الخلطات والتركيبات، شارحاً أنّ «التجار يستوردون أنواعاً من المخدّرات من الخارج، ويعمدون إلى خلطها بمواد أخرى للحصول على كميّات كبيرة، غير أنّ تلك المواد قد تكون مؤذية أكثر من المخدّرات بحدّ ذاتها». وعن السالفيا، يقول: «لا أرقام دقيقة حول انتشارها بشكل كبير، كذلك فهي ليست هنا الأساسي كمتخصصين في علاج الإدمان، لكنّها بالتأكيد ما زالت منتشرة، وهي شديدة الخطورة إذ إنّ أعراضها أقوى من الأعراض التي تنجم عن تعاطي الماريجوانا والحشيش. فتعاطي السالفيا يتسبّب في حالة هذيان وهلوسة شديدة، وفي انفصال تامّ عن الواقع... عن الزمان والمكان، عن الجسد والذات. ويُسجّل ضياع تامّ وانعدام للوعي وفقدان للإدراك لمدّة تتراوح ما بين 30 إلى 40 دقيقة. لكن في حال إدمانها لفترة طويلة، قد يبقى المريض في المستشفى خمسة أيام وهو يعاني من الهلوسة والضياع المطلق، وهذا ما نسمّيه حالة الفطام (انسحاب المادة المخدّرة من الجسم)».

يضيف خلف أنّ «الجرعة الزائدة من الكوكايين تؤدّي إلى توقّف القلب، ومن الهيروين إلى تضرّر الرئتين وانعدام القدرة على التنفّس وبالتالي الموت. أمّا السالفيا، فخطورتها بمعظم الأحيان غير مباشرة. ففي حال تعاطيها ثمّ قيادة سيارة، قد يموت الشخص في حادث سير نتيجة ما يراوده من هلوسات. كذلك فإنّه قد يرمي بنفسه من على سطح مبنى، من دون أن يدرك ما يقوم به، وبالتالي يشكّل خطراً على نفسه وعلى الآخرين».

وإذ يكشف خلف أنّ «ثمّة من يتعاطى مزيجاً من الماريجوانا ومواد مهلوسة مدّعياً أنّها السالفيا»، يلفت إلى أنّ الأخيرة «تشبه الماريجوانا في الشكل إذ إنّها ورقيات يابس، لكنّها نبتة مختلفة، ولسنا أكيدين إذا كانت تُزرع في لبنان أم لا. لكنّها تُدَخّن في لبنان كسيجارة أو بواسطة الغليون في الغالب، علماً أنّ ثمّة طرق أخرى معتمدة في تعاطيها بدول أخرى من قبيل إعدادها كالشاي».

تضاعف عدد المدمنين

من جهته، يشير رئيس جمعية «جاد - شبيبة ضد المخدّرات» جوزيف حوّاط، إلى أنّ «مادة السالفيا كانت تحتلّ سابقاً المرتبة الأولى في التعاطي، ثمّ المرتبة الثانية بعد الحشيش، لكنّها اليوم بمعدّلات أقلّ بكثير». غير أنّه يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ «السالفيا خطيرة جداً إذ تصيب الدماغ بطريقة فوريّة، وقد تؤدّي إلى العنف وفقدان التوازن والقدرة على معرفة الأشخاص. كذلك فإنّ علاجها صعب ويتطلّب مساراً نفسيّاً طويل الأمد». ويوضح حوّاط أنّه «لا يمكن كشف مادة السالفيا في معظم الفحوص المخبرية، ومن ضمنها فحص البول. لذلك يلجأ إليها المدمنون بمعظمهم، لكنّنا استطعنا في العام المنصرم تحديد موادها الأساسية لنتمكّن من اكتشافها في البول وفي جسد الإنسان». ويتحدّث حوّاط عن «مصطلحَيْن يُتداولان في السوق، هما الملوخية والتفاحتان. ففي لبنان، ثمّة من يعمد إلى تجفيف ورق الملوخية وفرمه ونقعه بالسيرتو (الكحول الإيثيلي) قبل أن يُضاف إلى السالفيا، أو قد تُضاف إلى ذلك مادة الأسيتون ومواد كيميائية أخرى. أمّا التفاحتان فيعني تدخين السالفيا بواسطة النرجيلة من خلال خلطها مع التنباك».

ويكشف حوّاط أنّ «تعاطي الحشيش يأتي حالياً بالدرجة الأولى في لبنان، ثمّ حبوب الكبتاغون، فحجر الكوكايين (فري بَيْز) والهيروين». ويأسف لأنّ «الدراسة الأخيرة حول عدد المدمنين في لبنان تعود إلى عام 2000، في حين أنّ وزارة الصحة العامة توقّفت عن جمع الأرقام من الجمعيات الأهلية»، لافتاً إلى أنّه تمكّن في عام 2021 من «جمع أرقام ومعطيات الأجهزة الأمنية اللبنانية على اختلافها، في انتظار أرقام الأمن العام اللبناني». ويتابع حوّاط أنّه بناء على المتوفّر، يبدو أنّ «عدد المدمنين تضاعف مرّتين في العامين الماضيَيْن».

من جهة أخرى، يلفت حوّاط إلى أنّ «12 في المائة فقط من المدمنين تمّ توقيفهم، الأمر الذي يسلّط الضوء على مشكلة إضافية». ويوضح أنّ «النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات امتنع عن توقيف هؤلاء بحجّة عدم توفّر أماكن كافية في السجون بالإضافة إلى وباء كورونا. ولأنّ عدد المدمنين كبير، فإنّ عدد الذين كانوا سيوقفون يُقدَّر بعشرات الآلاف».

ويكمل حوّاط أنّ المعنيّين «يغضّون النظر عن هؤلاء بما أنّهم لا يُدرجون في إطار التجارة والترويج ولا يرتكبون الجرائم وغيرها. وهذا خطأ فادح، يوحي بأنّنا شرّعنا تعاطي المخدّرات في لبنان».

لكنّه في المقابل، ثمّة قضاة في محافظتَي الشمال والجنوب يستمرّون في توقيفاتهم». ويلفت حوّاط إلى «مشكلات عديدة تتعلّق بتأمين الأدوية والفحوص المطلوبة، وتغطية فروقات وزارة الصحة العامة وفواتير المختبرات، وكذلك سداد أتعاب الأطباء والمعالجين النفسيّين».

المارجوانا أكثر انتشاراً من مواد أخرى نظراً إلى ثمنها الرخيص (جيك كلارك/ Getty)

12

في المائة هي نسبة مدمني المخدّرات الذين أوقفوا في لبنان أخيراً، بحسب جمعية «جاد - شبيبة ضد المخدّرات»

الصين: خطف وبيع أطفال

ساهمت سياسة الطفل الواحد التي فرضتها الصين على مدى سنوات طويلة في تفشي ظاهرة خطف وبيع الأطفال. وما زالت مستمرة حتى بعد السماح بإنجاب الطفل الثالث

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

حالت سياسة الطفل الواحد التي انتهجتها الصين في أواخر سبعينيات القرن الماضي، دون ولادة نحو أربعمائة مليون طفل. ومن جهة أخرى، تسببت في فقدان وخطف ما لا يقل عن 200 مليون طفل خلال أربعة عقود. فبموجب سياسات تحديد النسل، كان يحظر على كل عائلة إنجاب أكثر من طفل واحد. وفي حال إنجاب أكثر، يحرم الأبناء من الامتيازات التي تقدمها الدولة مثل الدراسة والعلاج والانتساب إلى الضمان الاجتماعي.

هذه الإجراءات تسببت في ما يُعرف بـ«ظاهرة تجارة الأطفال» في الصين؛ فبعض العائلات التي وُلد طفلها الوحيد أنثى، كانت ترغب في إنجاب ذكر لإعانة الأسرة مستقبلاً. وهناك من فقدوا أبناءهم لأسباب خارجة عن إرادتهم كالموت، فلجأوا إلى التبني. لكن تبقى الشريحة الأكبر من هذه العائلات فقيرة، وكان بعضها على استعداد للتخلي عن أطفالها في مقابل الحصول على مبلغ مادي يساعدها في ظروفها الصعبة. ويصل سعر الطفل الواحد إلى نحو عشرة آلاف دولار. ولأنّ المجتمع الصيني ذكوري، كانت عائلات عدة تتخلص من الأجنة الإناث بمجرد معرفة جنس الجنين، الأمر الذي تسبب في فجوة كبيرة بين الجنسين في المجتمع الصيني. واقع يثير القلق من ألا يجد أكثر من 25 مليون صيني شريكة حياة بحلول عام 2030. وفي وقت لاحق، منعت السلطات التعرف على جنس الجنين قبل ولادته للحد من عمليات الإجهاض.

إلّا أنّ رواج تجارة الأطفال أدى إلى تحول في الريف الصيني نحو الاحتفاظ بالجنين حتى ولو كان أنثى، بهدف بيعها للعائلات الغنية التي حُرمت من الإنجاب ولديها القدرة على إعالة طفلين (دفع ضريبة كبيرة للحكومة يمكّن العائلة من الاحتفاظ بالطفل الثاني). وعلى الرغم من ذلك، كان مصير الإناث ينتهي غالباً بالعمل القسري في المزارع والمناجم. بعد نحو أربعة عقود من سياسة الطفل الواحد، أوقفت الحكومة العمل بها عام 2016، وسمحت للعائلات بإنجاب طفل ثان، وذلك بعد اختلال التوازن في المجتمع الصيني وارتفاع معدلات الشيخوخة في مقابل تراجع أعداد المواليد الجدد وعزوف الجيل الجديد عن الزواج والإنجاب، وذلك كنتيجة حتمية لسياسة وُصفت بأنها الأكثر إجحافاً بحق الإنسانية.

في أعقاب ذلك، نظّم نشطاء فعاليات تهدف إلى لم شمل الأسر الصينية، كما أطلقت الحكومة حملة وطنية ساهمت في إعادة أكثر من 1600 طفل مفقود إلى ذويهم خلال العام الماضي، وذلك باستخدام اختبارات الحمض النووي، وتقنية التعرّف على الوجوه، وتعتمد على قاعدة ضخمة من البيانات تحتوي على صور مئات الملايين من وجوه المواطنين الممسوحة ضوئياً.

غير أنّ السياسات الحكومية الجديدة والحملات الأخيرة لم توقف استمرار ظاهرة خطف الأطفال في البلاد. وتشير أرقام غير رسمية إلى اختطاف ما بين 20 و75 ألف طفل سنوياً في الصين. ويرجع مراقبون الأمر إلى مرونة القانون الصيني الذي لا يجرّم التبني أو شراء الأطفال ما دام ستتم معاملتهم معاملة حسنة. وتقول الباحثة الاجتماعية إيمي تان لـ«العربي الجديد» إن هذه الظاهرة نتاج طبيعي لسياسات تحديد النسل المجحفة بحق الطفولة والإنسانية، مشيرة إلى أن تفضيل الذكور على الإناث في ظل منع الأسر من إنجاب أكثر من طفل واحد، جعل كل جنين ومولود عرضة للإجهاض أو الخطف. وتشير إلى أنّه خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، كان من بين كل ألف مولود جديد، عشرة أطفال يتعرضون للخطف أو البيع، موضحة أن القوانين الصينية لم تكن حاسمة في تناول مسألة التبني، وبالتالي شجّع ذلك على رواج ظاهرة الاتجار بالأطفال، وإن كان العرف الصيني يجرّم هذا الأمر، لكنّ الثغرات الموجودة ساهمت في إيجاد طرق التفافية أمام تجّار السوق السوداء.

وعن كيفية مكافحة هذا الظاهرة، وأسباب استمرارها حتى اليوم، تقول إنه «على الرغم من السماح أخيراً للأسر بإنجاب طفل ثالث، فإن العديد من الشباب لا يزالون عازفين عن الإنجاب نظراً لظروف الحياة الاقتصادية الصعبة، والكلفة الباهظة لإعالة طفل وزوجة. لذلك، هناك ميل عند الجيل الجديد نحو التبني. كما أن بعض الأسر في الأرياف تبيع أطفالها طواعية على أمل الحصول على مستقبل أفضل من حيث التعليم والطب والامتيازات المتوفرة في المناطق الحضرية». تضيف أنّ الجهود الحكومية للم شمل الأسر التي تفرّقت على مدار عقود جديدة، لكنها ليست كافية ما لم تكن مقترنة بحملات حازمة لوقف ظاهرة التبني والإتجار بالأطفال، وإقرار عقوبات أقسى لردع التجار.

وكانت محكمة صينية في مقاطعة شانشي شمال البلاد قد أصدرت مطلع العام الماضي حكماً بالإعدام بحق ممرضة ثبتت إدانتها بالتعاون مع عصابة لخطف الأطفال الرضع وبيعهم. وبحسب تقرير لشرطة المقاطعة، نجحت العصابة خلال ثلاثة أعوام في خطف أكثر من ثلاثمائة طفل، من بينهم 50 طفلاً خطفوا من مستشفيات متفرقة.

يشار إلى أن وزارة الأمن العام الصينية أنشأت في عام 2009 قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي لمكافحة ظاهرة الاتجار بالأطفال، كما وظّفت عام 2016 تقنية التعرف على الوجوه للمساعدة في لم شمل الأسر المشتتة. وفي وقت لاحق من العام نفسه، أعلنت عن منصة على الإنترنت تحمل اسم «لوان يوان»، تهدف إلى جمع الأدلة والبيانات والصور الخاصة بالأطفال المفقودين. وبالتزامن مع ذلك أيضاً، شهدت البلاد حملة شعبية تصدّرتها شركات القطاع الخاص، ووضعت صور الأطفال المفقودين على منتجاتها بدلاً من الإعلانات التجارية، وقد ساهمت هذه الحملات مجتمعة في إعادة خمسة آلاف مفقود خلال السنوات الثلاث الماضية.

كلّ بيع حديثي الولادة (جونغ يو/ Getty)

يقضي الطفلان وقتا جميلا في موسم الاعياد (شين يوبين/ Getty)

فلسطين: مطالبة بعلاج الأسير في سجون الاحتلال عبد الباسط معطان

لا همّ بالنسبة لعائلة الأسير الفلسطيني عبد الباسط معطان سوى المطالبة بعلاجه، هو الذي كان مصاباً بمرض السرطان ويحتاج إلى استكمال علاجه، في وقت يعتمد فيه الاحتلال سياسة الإهمال الطبي ويمنع عنه العلاج

تضامن مع الأسير عبد الباسط معطان (العربي الجديد)

رام الله ـ **جهاد بركات**

لا تُفوّت الفلسطينية زبيدة معطان وأبناؤها الأربعة أي فرصة لرفع صور الزوج والأب الأسير المحرر عبد الباسط معطان (48 عاماً)، في مختلف الفعاليات، مطالبين بالحفاظ على حياته بعدما حرمه الاعتقال الأخير في سجن «عوفر» في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من إكمال رحلة علاجه التي بدأت عام 2018 بسبب معاناته من مرض السرطان. وظهرت مؤشرات خلال الأيام الماضية لاحتمال عودة المرض بعدما صادرت إدارة سجون الاحتلال أدويته وزودته بعلاجات أخرى لا تثق بها العائلة.

بدأت رحلة معطان مع العلاج من خلال عملية جراحية خضع لها في مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله، حيث استئصل ورم خبيث في القولون بلغ وزنه ستة كيلوغرامات، بالإضافة إلى استئصال غدد لمفاوية. كان يحتاج إلى إجراء فحوصات وصور لم تكن متوفرة في المستشفيات الفلسطينية. وحرمه الاحتلال، الذي قضى في سجونه قرابة تسعة أعوام، من الحصول على تصريح لدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وإكمال العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، قبل أن يبدأ جهوداً عبر محاميه للحصول على عدم منع السفر ليصل إلى الأردن للعلاج ثم إلى تركيا.

وتقول زبيدة لـ«العربي الجديد»، إن زوجها كان ينتظر تحديد موعد للخضوع لفحوص طبية والاطمئنان على وضعه الصحي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، إلا أن الاعتقال الإداري «بلا تهمة» سبق ذلك، علماً أنه كان في مراحل العلاج الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى إهمال علاجه، ما يعني عودة المرض إلى جسده.

ونصّ الحكم الإداري على ستة أشهر سجن قابلة للتجديد، تم تخفيضها إلى ثلاثة أشهر قابلة للتجديد أيضاً. وتؤكّد زبيدة أن نيابة الاحتلال قالت إنها تنوي تجديدها فعلاً بعدما قدّم محامي زوجها استئنافاً على القرار بسبب وضع معطان الصحي. وفي 20 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، رفضت المحكمة الإسرائيلية الاعتماد على أي من التقارير الطبية التي يمتلكها، فيما طلبت من إدارة سجون الاحتلال إجراء فحوصات وصور طبية جديدة، الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن. وربطت المحكمة الإسرائيلية قرارها بتلك التقارير الإسرائيلية المنتظرة.

وتقول زبيدة إن زوجها يعاني منذ أيام «من ألم حادة في الرئتين، تزامناً مع ظهور أعراض المرض من جديد، ما يشير إلى احتمال انتشاره في جسده. وينتظر خلال الشهر الجاري إجراء تصوير بالأشعة النووية للتأكد من وجود خلايا سرطانية من عدمها». لافتة إلى أنّ عدم الإفراج عنه يعني حرمانه من المتابعة الطبية. تضيف: «كان زوجي يأخذ أدوية للسرطان والكبد ومكملات غذائية وغيرها من العلاجات، كما يخضع في البيت لنظام علاجي منذ ثلاث سنوات. لكن بعد اعتقاله، لم يحصل على علاج واكتفت إدارة السجن بتزويده ببعض الأدوية لديها، ولم تعطه العلاج الذي كان في حوزته وعددت إلى مصادرته». تضيف: «لا نثق بالعلاج الذي أعطوه إياه في ظل مؤشرات على وصول المرض للرئتين». وأدى المرض إلى ابتعاد معطان عن عمله في مجال التعليم. واليوم، هو بعيد عن أطفاله الأربعة، أكبرهم في عمر الـ14 عاماً والثلاثة الآخرون توائم بعمر عشر سنوات. عرف معطان، وهو ابن قرية برقة في محافظة رام الله والبيرة، وسط الضفة الغربية، كمعلم ومرب وناشط ومحل ثقة الأهالي في مدينة البيرة الملاصقة لمدينة رام الله.

وتطالب زبيدة المؤسسات الإنسانية والحقوقية والجهات الرسمية الفلسطينية بدعم ملف زوجها والضغط على الاحتلال لإنهاء معاناته ومعاناة الأسرى المرضى. وتقول: «كلّ دقيقة في حياته مهمة لأنه يحتاج إلى تدخّل طبي فوري».

من جهته، يقول القيادي في حركة «حماس» حسين أبو كويك، لـ«العربي الجديد»، على هامش إحدى الفعاليات المطالبة بالإفراج عن معطان: «المطلوب من المؤسسات الدولية الصحية والحقوقية العمل من أجل إنقاذ معطان، كما يطلب من السلطة الفلسطينية، بدلاً من السعي للقاءات أمنية مع الاحتلال، دعم معطان وأمثاله، والمقاومة الفلسطينية ببذل مزيد من الجهد للعمل على إطلاق سراح الأسرى». وكان نادي الأسير الفلسطيني قد أكد في بيان، على المخاوف الكبيرة القائمة على حياة معطان، وحمّل إدارة سجون الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى المرضى كافة. ولفت النادي إلى أنّ «معطان أسير سابق أمضى نحو 9 سنوات في سجون الاحتلال».

وأشار التقرير السنوي المشترك لـ«هيئة شؤون الأسرى والمحررين»، و«نادي الأسير» الفلسطيني، ومؤسسة «الضمير لرعاية الأسير»، و«مركز معلومات وادي حلوة - القدس» إلى أنّ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال يبلغ حالياً نحو 4600 أسير، ووصل عدد الأسرى المرضى إلى قرابة 600 أسير، من بينهم أربعة مصابين بالسرطان، و14 أسيراً مصابون بأورام متفاوتة.

وصل عدد الأسرى المرضى إلى قرابة 600 أسير من بينهم 4 مصابين بالسرطان

لم يحصل بعد اعتقاله على علاجه واكتفى الاحتلال ببعض الأدوية